جمهورية مصر العربية

رئيس قطاع الحسابات والمديريات المالية

٧٢٥-٧ ١٥/١/٩م

كتاب دورى رقم (٤٧) لسنة ٢٠١٦

سبق وأن صدرت الكتب الدورية أرقام (٢٢ ، ٤٣ ، ٧٠ ، ٨١) لسنة ٢٠١٤ وأرقام (١ ، ٦ ، ١٧) لسنة ٢٠١٥ بشأن التعليمات المالية الواجب إتباعها عند تطبيق أحكام القانون رقم (١٤) لسنة ٢٠١٤ والخاص بتنظيم شئون أعضاء المهن الطبية للعاملين بالجهات التابعة لوزارة الصحة والسكان من غير المخاطبين بقوانين أو لوائح خاصة ، والمعدل بقرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم (١٣٧) لسنة ٢٠١٤.

ونظراً لصدور قرار الأستاذ الدكتور/ وزير الصحة رقم (٨٠٠) لسنة ٢٠١٥ والذى استبدل نص المادة رقم (١٧) من اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزير الصحة رقم ٢٣٦ لسنة ٢٠١٥ ليصبح كالآتى " تلغى جميع المزايا المالية المقررة لأعضاء المهن الطبية المنصوص عليها فى جميع القرارات الوزارية الممولة من الخزانة العامة والنافذة فى تاريخ العمل بالقانون رقم (١٤) لسنة ٢٠١٤ المشار إليه "، وأنه تم مراجعة ذلك القرار بقسم التشريع بمجلس الدولة بجلسته المنعقدة فى ٢٠١٥/١١/١٤ .

وفى إطار التنسيق الذى تم مع السيد الأستاذ الدكتور/ وزير الصحة فى ذات الخصوص وحفاظاً على الإستقرار المادى والإجتماعى للعاملين بالقطاع الصحى فقد تمت موافقة وزارة المالية حالياً على إعمال قرار وزير الصحة رقم (٨٠٠) لسنة ٢٠١٥ اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ صدوره بتعديل المادة رقم (١٧) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (١٤) لسنة ٢٠١٤ والتي وافق عليها قسم التشريع بمجلس الدولة في ٢٠١٥/١١/١٤ فيما يخص الصرف علي اللائحة المنظمة للعلاج الإقتصادى بالمستشفيات والوحدات التابعة لوحدات الادارة المحلية الصادرة بقرار وزيرى الإدارة المحلية والصحة والسكان رقم (٢٣٩) لسنة ١٩٩٧ شريطة الالتزام بالنسب والفئات المخصصه للعاملين المستفيدين منها وفق ما هو معتمد و معمول به بتلك اللائحة فى ٢٠١٣/١٢/٣١ ، وعلى أن يتم مراعاة الالتزام مستقبلاً بحظر اجراء أية تعديلات في المزايا المالية المقررة والمعتمدة بتلك اللائحة وغيرها من اللوائح سواء كان ذلك بقرارات وزارية أو محافظين أو سلطات مختصة الا بعد الرجوع أولاً لوزارة المالية فى هذا الخصوص .

وفى ضوء ما تقدم ، على كل من السادة المسئولين الماليين والسادة المديرين الماليين والمراقبين الماليين ومديرى الحسابات ووكلائهم بالجهات المعنية ضرورة الالتزام بما تقدم بكل دقة ، وبمراعاة أحكام المادة رقم (١٥) من قانون ربط الموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦ رقم (٣٢) لسنة ٢٠١٥ عند الصرف .

رئيس قطاع
الحسابات والمديريات المالية

"محاسب / كارم محمود يوسف"

تحريرا في :٦/ ٦/ ٢٠١٦